

شرائح الدكتور لمادة

التحليل المالي

(حسب ٤١٤)

الفصل الدراسي الأول ١٤٤٢ هـ

المستوى السابع – تخصص محاسبه

جامعة الامام محمد بن سعود الاسلاميه

عمادة التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد

د/ خالد العبدالقادر

مجهود : منال اليافعي.

لا تنسوني من خالص دعواتكم

المحاضرة الأولى...

المدخل إلى تحليل التقارير المالية:

- رغم الاهتمام المتزايد بالاستثمار بالأسهم في المملكة. إلا أن سوق الأسهم السعودي ما زال يعاني من نقص المعلومات وغياب فئة المحللين الماليين المهنيين فالتعامل في السوق يعد من أنواع المضاربة العشوائية التي لا تستند على أساس.
- صنفت الدراسات السوق السعودي ضمن الأسواق ذات الكفاءة الضعيفة. مما يعني عدم استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الاستثمارية.
- التحليل المالي لتلك المعلومات سوف يساهم في رفع الكفاءة ويوجه الموارد المالية إلى الاستثمارات المثلى ، كما إن تحليل المعلومات المالية سوف يساعد على ضبط حركة سوق الأسهم من خلال استخدام تلك المعلومات في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة.

* مفهوم التحليل المالي التجاري:

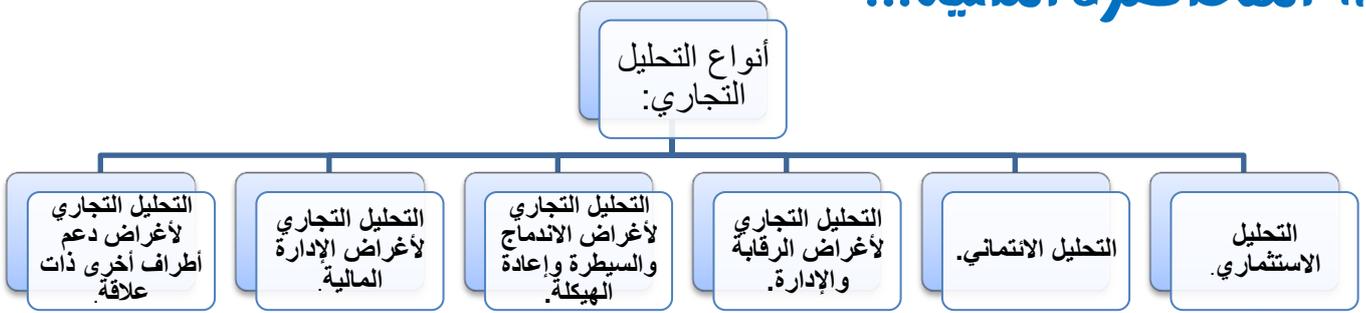
التحليل التجاري يتضمن:

- تقييم مستقبل شركة ما والمخاطر المرتبطة بتلك الشركة.
- يتطرق لكل النواحي المالية والاقتصادية والتجارية المرتبطة بالشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- يقوم على تحليل بيئة الشركة واستراتيجياتها وادائها ووضعها المالي.
- تحليل التقارير المالية يعد جزءاً مهماً وأساساً من التحليل الأعم والأشمل وهو التحليل التجاري

التجاري



المحاضرة الثانية...



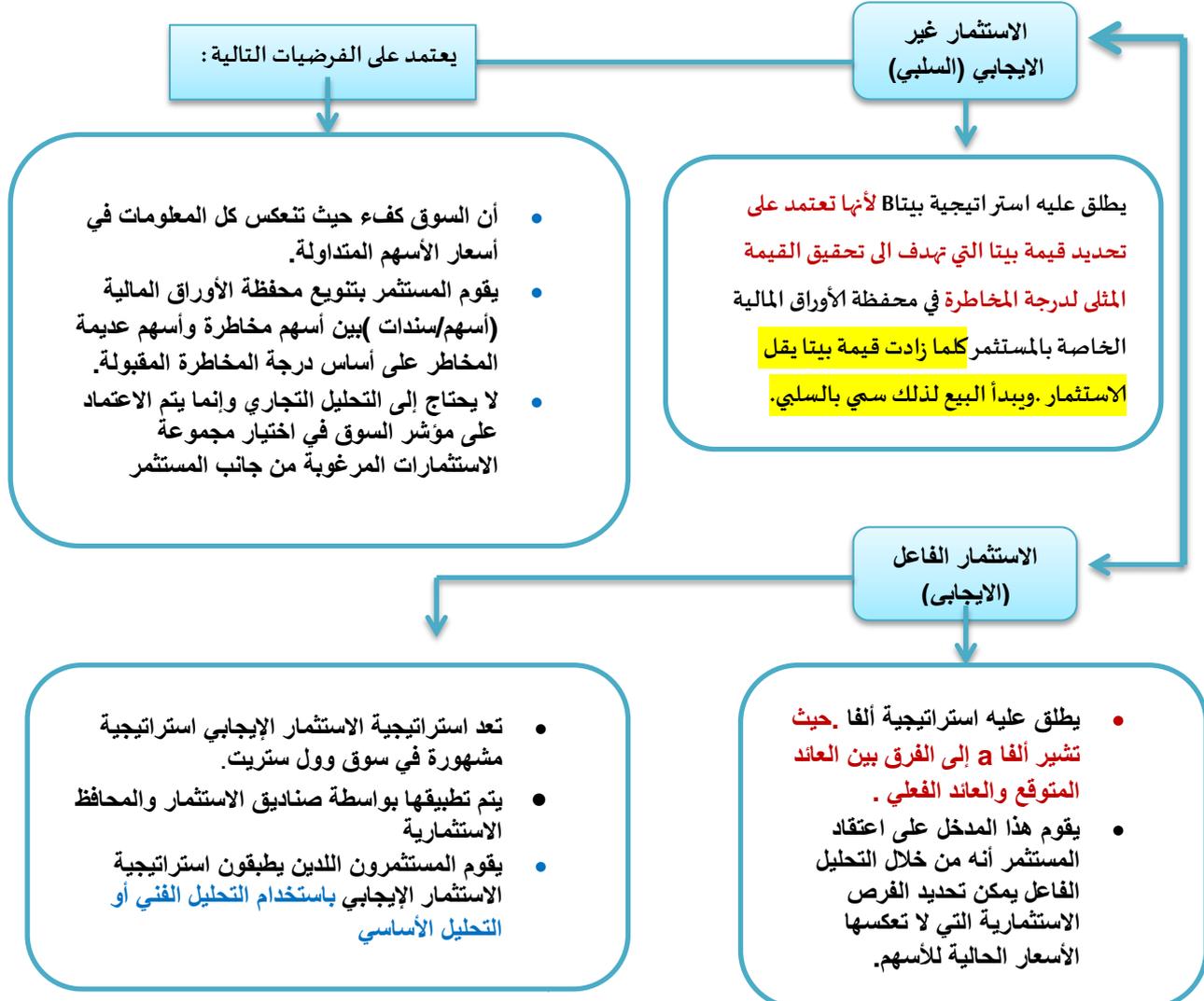
* أولاً: التحليل الاستثماري (تحليل المستثمرين)

يقصد به التحليل الذي يقوم به حملة الأسهم (الملاك) اللذين قاموا باستثمار أموالهم في أسهم رأس مال شركة ما. فاهتمامهم ينصب على مستوى ربحية الشركة ودرجة المخاطرة المرتبطة بمستوى الربحية وذلك بسبب العلاقة الطردية التي تربط كل من الربحية والمخاطرة.

* فائدة:

إن درجة المخاطرة التي يتعرض لها المستثمرون في الأسهم العادية أكبر بكثير من تلك التي يتعرض لها المستثمرون في الأسهم الممتازة والمستثمرون في السندات لأن التوزيعات التي يحصلون عليها تتم في المرحلة الأخيرة من تقسيم العائد وذلك بعد التوزيعات التي تتم على كل من حملة السندات وعلى حملة الأسهم الممتازة.

* يوجد مدخلان رئيسيان للاستثمار في أسهم المال هما:

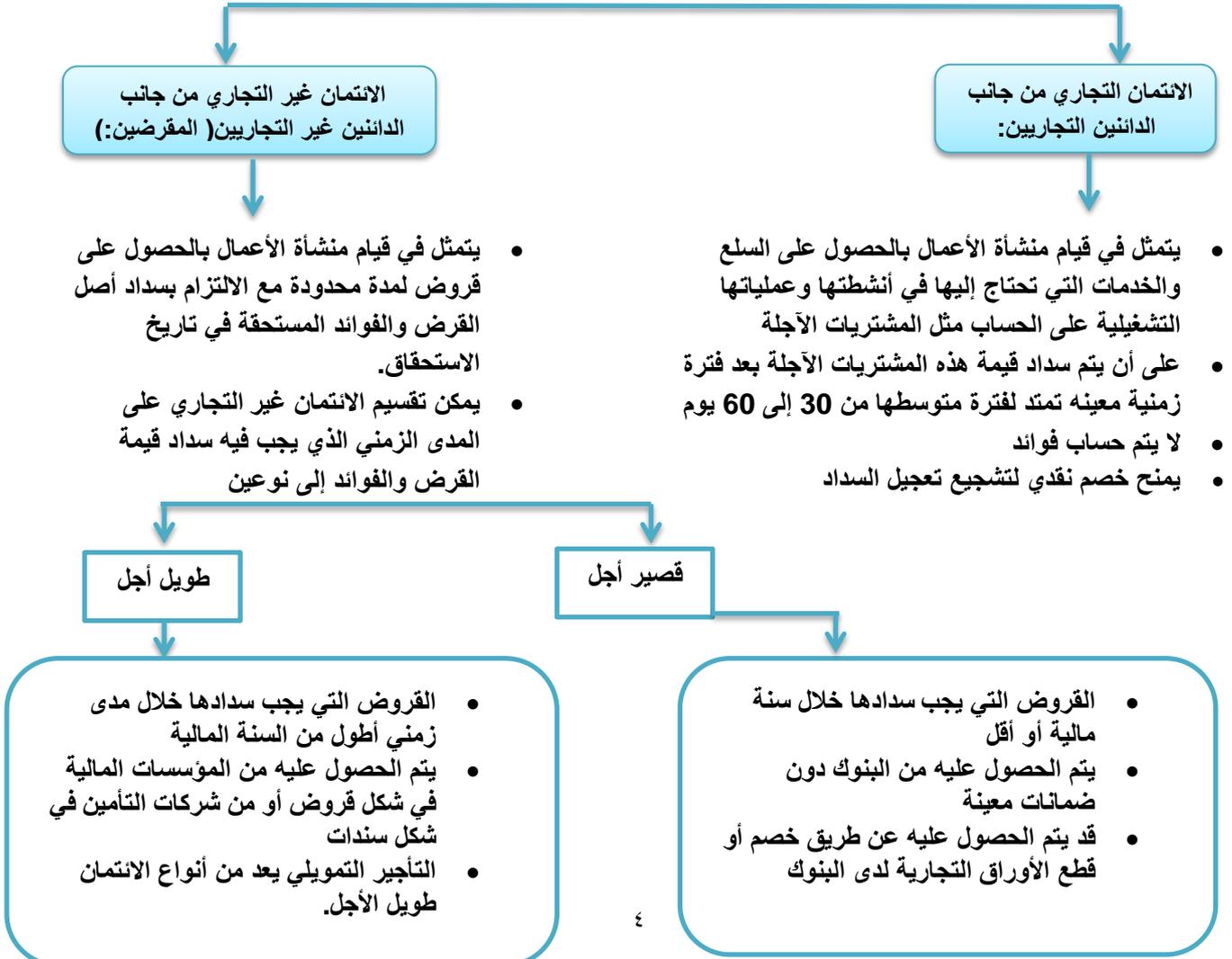


- * **التحليل الفني** : يقوم على دراسة الاتجاهات التاريخية لأسعار الأسهم وكمياتها بهدف توقع حركة أسعار هذه الأسهم في المستقبل.
- * **التحليل الأساسي** : يتمثل في عملية تحديد قيمة الشركة عن طريق تحليل العوامل الرئيسية وتفسيرها والمؤشرات المرئية لكل من الاقتصاد بشكل عام والصناعة بشكل خاص والشركة بشكل محدد.

- o الجزء الرئيسي في التحليل الأساسي ينصب على تقييم كل من أداء الشركة ومركزها المالي.
- o يهدف التحليل الأساسي إلى تحقيق القيمة الحقيقية أو القيمة الرئيسية للشركة
- o يلعب التحليل الأساسي دوراً مهماً في اتخاذ قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأسهم وذلك على النحو التالي :
 - إذا كانت القيمة الحقيقية **تزيد** عن السوقية **المستثمر يشتري الأسهم**.
 - إذا كانت القيمة الحقيقية **تقل** عن السوقية **المستثمر يبيع الأسهم**
 - إذا كانت القيمة الحقيقية **تساوي** السوقية **المستثمر يحتفظ بالأسهم**

التحليل الائتماني: يركز على التزامات منشأة الأعمال تجاه الدائنين اللذين يقومون بتقديم تسهيلات ائتمانية أو قروض متنوعة إلى المنشأة.

تنقسم التسهيلات الائتمانية إلى:



- يركز التحليل الائتماني على **الجدارة الائتمانية** أي مدى قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته الائتمانية المتمثلة في أصل الدين والفوائد المستحقة .
- كما يركز على المخاطرة لا على الربحية في حد ذاتها، فالتغير الحاد في الأرباح أكثر أهمية في التحليل الائتماني من مستوى الأرباح.
- كما يقوم التحليل الائتماني على تحليل كل من السيولة والملاءة.
- **السيولة** : مدى مقدرة الشركة على توفير السيولة النقدية في المدى الزمني قصير الأجل من أجل الوفاء بالتزاماتها.
- **الملاءة** : مدى مقدرة الشركة على سداد التزاماتها طويلة الأجل.

***معايير وأدوات التحليل الائتماني** : تختلف على حسب مدة الائتمان وشكله و غرضه على النحو التالي :



المحاضرة الثالثة ...

الخلاصه:

1. إن إجراء التحليل الائتماني يتم في سياق عدد من القرارات أهمها:
1. قرار منح الائتمان من جانب البنوك التجارية.
2. محللو الاستثمار والمستثمرون عن الرغبة في شراء سندات.
3. وكالات التصنيف الائتماني عند القيام بالتقويم الدوري للشركات.
4. الموردون.
5. المراجعون الخارجيون.
6. إدارة التمويل الموازنة داخل الشركة.

* التحليل التجاري لأغراض الإدارة والرقابة:

ينصب اهتمام مديري المنشآت في التركيز على الوضع المالي والربحية ومستقبل الشركة. إن كل من التحليل التجاري وتحليل التقارير يتبنى ما يمكن أن يطلق عليه (المنظور الخارجي للشركة) بمعنى كيف يجب أن ينظر المستثمرون والدائنون إلى الشركة وهذه النظرية تحقق العديد من الفوائد منها:

- تعزيز موقف الإدارة فيما يتعلق بسياسات الإفصاح المحاسبية.
- مد الإدارة بالمعلومات الموثوقة التي تساعد على إجراء التغييرات الاستراتيجية في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- مد الإدارة بالمعلومات الموثوقة التي تبرر الاعتراف بالتغييرات الاستراتيجية وتوقيت حدوثها

فائدة: يتم استخدام كل من التحليل التجاري وتحليل القوائم المالية من جانب المديرين لأغراض المقارنة مع المنشآت المنافسة حيث يتم تقييم درجة الربحية والمخاطرة التي ترتبط بمنشآت الأعمال المنافسة الأمر الذي يسمح بإجراء المقارنة بين منشآت الأعمال المنافسة فيما يتعلق بنقاط القوة والضعف. وفيما يتعلق بأفضل أداء على مستوى النشاط.

* التحليل التجاري لأغراض الاندماج. السيطرة. وإعادة الهيكلة:

- يتم القيام بالتحليل التجاري عندما تقوم الشركة بإعادة هيكلة نشاطها من خلال الاندماج أو السيطرة أو تصحيح الأوضاع
- فقبل تنفيذ عملية الاندماج أو السيطرة فإن الشركة الدامجة أو المسيطرة يجب أن تقرر ما إذا كان الاندماج أو السيطرة يؤديان إلى زيادة في القيمة التي سوف تنتج منهما.
- يجب على الشركة الدامجة أو المسيطرة أن تقدر تكلفة عملية الاندماج أو السيطرة بالإضافة إلى تقدير القيمة الفردية للشركة المندمجة أو المسيطرة عليها
- الشركة المندمجة أو المسيطر عليها يجب أن تقوم بعملية تقويم للعرض المقدم وتقرر ما إذا كانت عملية الاندماج أو السيطرة هي في مصلحة الملاك أم لا.
- بالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك أطرافاً أخرى تكون في حاجة إلى القيام بالتحليل التجاري لأغراض الاندماج والسيطرة وإعادة الهيكلة مثل البنوك الاستثمارية.
- عمليات الاندماج والسيطرة عادة ما تكون قائمة على أساس القيم الحقيقية المقدرة حتى في حالة توافر أسعار سوقية لأسهم كل من الشركتين المسيطرة والمسيطر عليها فالقيمة الحقيقية هي الأساس وليست القيمة السوقية.

* التحليل التجاري لأغراض الإدارة المالية:

أن المديرين يجب أن يقوموا بعملية تقويم أثر القرارات التمويلية وسياسات توزيع الأرباح على قيمة الشركة. يساعد التحليل التجاري على تقييم أثر القرارات التمويلية على كل من الربحية أو المخاطرة المستقبلية. يتم القيام بالتحليل التجاري قبل قيام الشركة باللجوء إلى أسواق المال للبحث عن التمويل من جانب المستثمرين أو الدائنين والمقرضين والمفاضلة بينهما. كما يتم القيام بالتحليل التجاري من قبل قيام الشركة بتنفيذ برامج شراء أسهمها المتداولة بالسوق في حالة ما إذا كانت القيمة السوقية لهذه الأسهم أقل من اللازم.

المحاضرة الرابعة ...

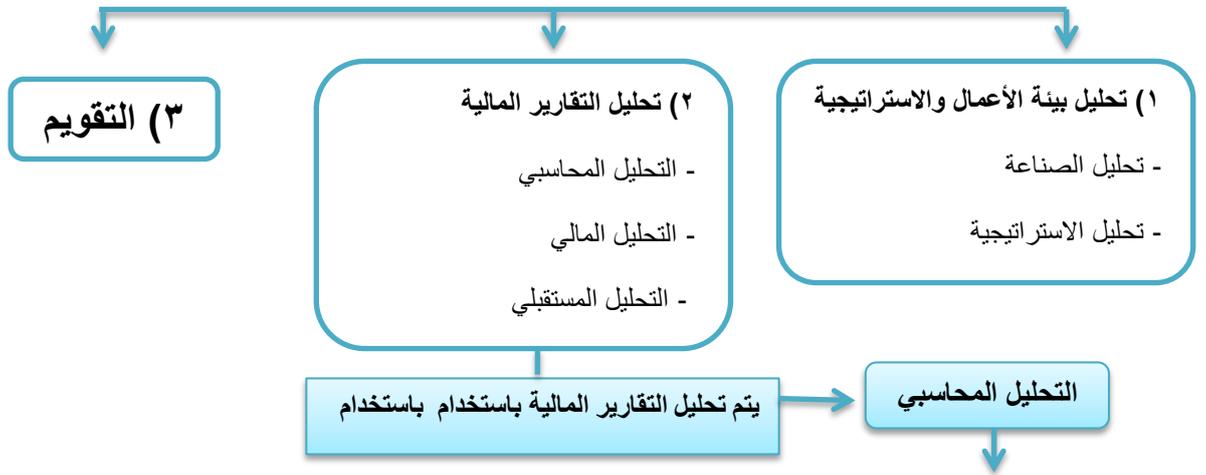
* التحليل التجاري لأغراض دعم اطراف اخرى ذات علاقه :

- من أمثلة الأطراف التي تعتمد على كل من التحليل التجاري وتحليل التقارير المالية:
- المراجعون الخارجيون : إن تحليل التقارير المالية يعد أداة مهمة لمساعدة المراجع حيث يكشف له عن المناطق التي تحتاج إلى تركيز وعناية أكثر لمراجعتها بأساليب الفحص الأخرى وبالإضافة إلى ذلك فإن المراجعين الخارجيين يقومون باستخدام تحليل الائتمان في تقييم مقدرة المنشأة على الاستمرار على مزاوله النشاط
- أعضاء مجلس الإدارة : عليهم متابعة نشاط الشركة فيما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح .واستراتيجيات الشركة .
وتعيين المديرين وإقالتهم.

المدير التنفيذي هو الشخص الذي يقوم بمزاولة العمل بشكل يومي داخل الشركة >> دائماً يكون على إطلاع وتواصل بالشركة وبمعنى اخر يقال هو المدير الفعلي للشركة بينما مجلس الإدارة يجتمعون فقط لمدة معينه كل فتره

- الجهات الحكومية : مثل هيئة الزكاة والدخل (تهتم بالتحليل لمعرفة مدى سلامة القوائم المالية)
- الموظفون وجمعيات العمال : (تهتم بالتحليل لمعرفة مدى قدرة الشركة على الاستمرار والبقاء)
- العملاء
- مقدمو الخدمات القانونية

* مراحل التحليل التجاري :



هو تقويم مدى احتواء المحاسبة التي تتبعها الشركة والنتائج التي يتم عرضها باستخدام محاسبة الشركة على الحقيقة الاقتصادية لأداء الشركة ومركزها المالي والتجاري.

- تعد التقارير المالية المصدر الرئيسي للمعلومات لهذا النوع من التحليل وهذا يعني أن وجود التحليل المالي تعتمد على مصداقية التقارير المالية التي تعتمد على جودة التحليل المحاسبي .
- ويعد التحليل المحاسبي ضرورة حتمية لجعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنات التحليلية.

هناك مشكلتين تبرزان في هذا النوع من التحليل :

- انعدام التماثل او الثبات في السياسات المحاسبية المطبقة مما يؤدي إلى مشاكل في اجراء المقارنات .

أ- بين الشركات المختلف

ب- نفس الشركة عبر الزمن

- حرية الاختيار والتقدير التي تتيحها المعايير المحاسبية للإدارة في بعض الأحيان عند إعداد التقارير المالية فحرية الاختيار تؤدي إلى تحريف المعلومات المحاسبية وتجعلها مضللة ولا تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي إلى الحالي للشركة

يظهر تحريف المعلومات المحاسبية في ثلاث أشكال :

- 1- إجراء تقديرات إدارية غير آمنة أو حذف معلومات مهمة وسبب رئيسي للتحريف والتلاعب بالأرقام المحاسبية.
- 2- قدرة المديرين على استخدام حرية الاختيار المتاحة لهم في التلاعب في الأرقام المحاسبية أو التلاعب في توقيت عرض المعلومات المحاسبية هذا يسمى (التلاعب في الدخل).
- 3- قد تؤدي المعايير المحاسبية إلى تشويه وتحريف المحاسبة عندما تفشل المعايير الحالية والجهات المعنية بها في تقديم معيار يعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة.

وهذه الأشكال الثلاثة من التحريف تخلق نوعاً من المخاطرة تعرف بالمخاطرة المحاسبية في التقارير المالية

المخاطرة المحاسبية : عدم التأكد من النتائج التي يمكن الوصول إليها عن طريق تحليل التقارير المالية بسبب التحريف المحاسبي

الهدف الرئيسي من التحليل المحاسبي :

- 1- تقويم المخاطرة المحاسبية وتخفيضها
- 2- تحسين المحتوى الاقتصادي للتقارير المالية ومن ضمنها القابلية للمقارنة ولتحقيق هذا الهدف نحتاج إلى إعادة تقدير وتصنيف التقارير المالية.

يشتمل التحليل المحاسبي على ما يلي:

- 1- تقويم جودة الدخل أو جودة الأرباح .أو بشكل أعم(جودة المعلومات المحاسبية).
 - 2- تقويم استمرارية الدخل وهو ما يسمى (قوة استقرار الدخل).
- ويعد التحليل المحاسبي أقل أنواع التحليل فهماً وتقديراً وتطبيقاً ؛ لأنه يحتاج إلى معرفة محاسبية عالية .

#المحاضرة الخامسة ...

***التحليل الأساسي :** التحليل الذي يركز على المستقبل من خلال تحليل البيانات والمعلومات

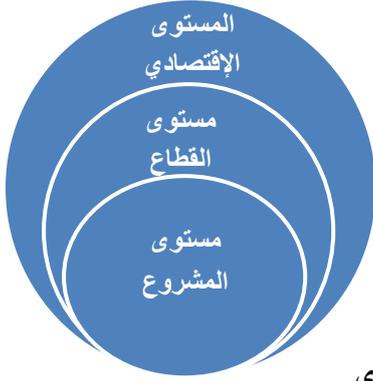
الاقتصادية والمالية والنقدية المتاحة وذلك للتنبؤ بما ستكون عليه ربحية الشركات المستقبلية والتوزيعات المحتملة ودرجة المخاطرة المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها ربحية الشركة لهدف تحديد سعر السهم من خلال تحديد القيمة الحقيقية للسهم. التحليل الأساسي عادة ما يلقي اهتمام أكبر من التحليل الفني حيث أن التحليل الفني يركز على الماضي والمعلومات التاريخية.

***مراحل التحليل الأساسي : ١)** التحليل على المستوى الكلي أو التحليل على مستوى الظروف الاقتصادية العامة المحلية والدولية.

٢) التحليل على المستوى القطاعي أو التحليل على مستوى الصناعة أو النشاط.

٣) التحليل على المستوى الجزئي أو التحليل على مستوى الشركة.

*مداخل التحليل الأساسي :



مدخل التحليل
من الجزئي إلى العلوي
↓
تحليل مستوى الشركة
↓
تحليل مستوى القطاع
↓
التحليل على المستوى الكلي

مدخل التحليل من اعلى إلى ادنى
الكلي فالجزئي
↓
التحليل على المستوى الكلي
↓
التحليل على المستوى القطاعي
↓
التحليل على المستوى الجزئي

لا يوجد مدخل أفضل من الآخر للقيام بالتحليل الأساسي لأسباب أن هنالك من يفضل المدخل الثاني. يمكن التعامل مع التحليل الأساسي بطريقة تكامل المدخلين معا حيث يتم استخدام المدخل الأول في تحليل الظروف الاقتصادية وظروف الصناعة. والمدخل الثاني في تحليل كل الشركات في المستوى الثالث من التحليل بصرف النظر عن القطاع الذي تم اختياره في المستوى الأول والثاني من التحليل

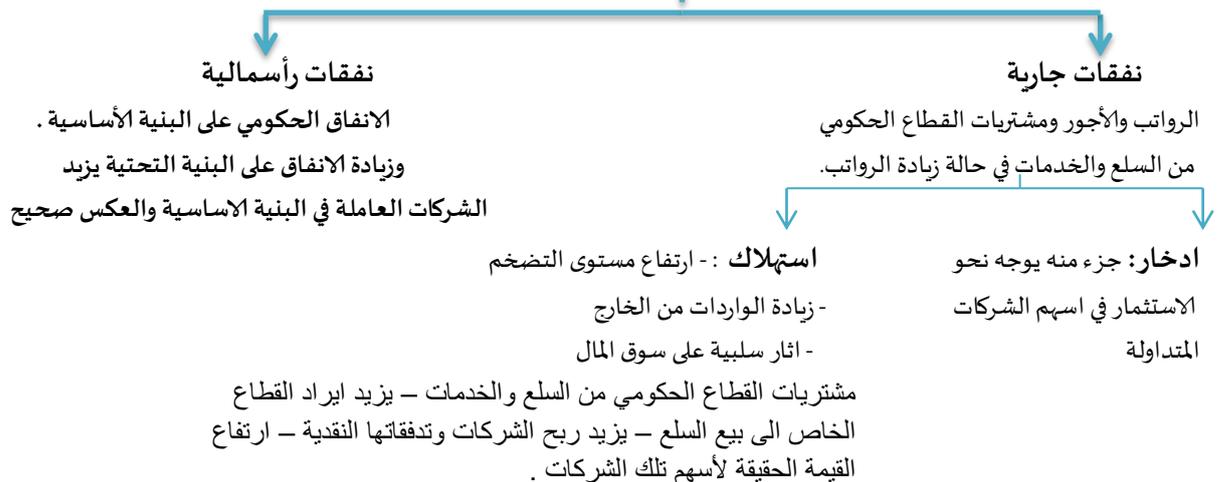
***تحليل الظروف الاقتصادية العامة :** يهدف التحليل الاقتصادي إلى تحليل الظروف الاقتصادية العامة ودراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك للتنبؤ بالحالة الاقتصادية التي يتوقع أن تسود مستقبلا من رواج أو كساد. ومدى تأثير الحالة المتوقعة للاقتصاد الوطني على الاستثمار بسوق الأوراق المالية.

- المتغيرات الاقتصادية الرئيسية :

- ١- السياسة المالية
 - ٢- السياسة النقدية
 - ٣- معدل التضخم
 - ٤- الناتج المحلي الإجمالي
- أ/ الانفاق الحكومي ب/ الموارد المالية

* السياسة المالية : تتضمن جزئين هما النفقات والموارد حيث تبدأ الدولة أولا بتقدير حجم الانفاق الحكومي بما يخدم خطة التنمية الاقتصادية ثم تبدأ بتقدير حجم الإيرادات اللازمة لتمويل تلك النفقات.

-الانفاق الحكومي : يعد الانفاق الحكومي ضخماً لموارد الدولة في



- **الموارد الحكومية :** **الضرائب** تعتبر المتغير الأساسي المؤثر على إيرادات الموازنة العامة لمعظم دول العالم. معظم المحاولات لزيادة إيرادات الدولة بزيادة المعدلات الضريبية أو الدخل الخاضعة لها. ارتفاع معدل الضريبة يؤثر على سوق المال يؤدي لخفض أرباح الشركة مما يؤدي لانخفاض العائد الموزع على الأسهم ومن ثم انخفاض أسعار السهم. والعكس صحيح. **لكن هناك آثار سلبية لانخفاض معدل الضريبة فقد يؤدي لعجز لدى الدولة وتعالجه بالقروض.**

٢-السياسة النقدية : تشير إلى الأدوات التي تستخدمها الحكومة للسيطرة على المعروض من النقود. أهم أدوات السياسة النقدية : (١) سعر الخصم (٢) الاحتياطي النقدي الذي يتم الاحتفاظ به لدى البنك المركزي **هناك علاقة طردية بين زيادة عرض النقود وبين الاستثمار في أسواق المال.زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في سوق المال. لكن هناك آثار سلبية فالتضخم يزداد ويرتفع الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمرون.**

٣-معدل التضخم : أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة في التحليل الاقتصادي. **من الآثار المترتبة على معدل التضخم: (١) معدل العائد الخالي من الخطر (معدل التضخم + سعر الفائدة) وهو أحد مدخلات نموذج تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. كلما ارتفع معدل العائد الخالي من الخطر انخفضت القيمة الحقيقية للتدفقات النقدية وبالتالي انخفضت القيمة الحقيقية للأسهم. والعكس صحيح. معدل التضخم وسعر الفائدة عاملان غير خاضعان لسيطرة المحلل..**

(٢) **معدل التضخم والسياسة النقدية للدولة. زيادة معدل التضخم قد تقود البنك المركزي الى استخدام أدوات السياسة النقدية للحد من عرض النقود. مما يترتب عليه انخفاض التدفقات النقدية لمنشأة الأعمال وانخفاض القيمة السوقية لأسهم المنشآت.**

(٣) **يؤثر على ربحية الشركات بوجود أرباح صورية ناتجة عن اتباع سياسات محاسبية تؤدي إلى تدني النفقات. مثل الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية تقويم الأصول الثابتة.**

(٤) **يؤثر على مقومات الإنتاج في المنشآت الصناعية لأن التضخم يؤثر على أسعار السلع والمنتجات**

٤-الناتج المحلي الإجمالي:

يتمثل الناتج المحلي الإجمالي في القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي تنتج داخل الدولة ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي بالريالات أو الدولارات وعادة ما يتم تعديله بالتغير في مستوى الأسعار. توقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي يعكس جانب تفاؤلي يكون له تأثير إيجابي على حركة التعامل في الأسهم ومن ثم زيادة أسعارها والعكس صحيح.

***المتغيرات الاقتصادية الأخرى المميزة للاقتصادي السعودي :**

(١) **التغير في أسعار النفط :** نظراً لأن الجانب الأكبر من إيرادات الدولة يأتي من قطاع النفط (كمية الإنتاج وسعر البيع) من أهم المتغيرات المؤثرة على السوق السعودي. وهناك علاقة ارتباط قوية بلغت ٧١% بين حركة أسعار النفط وبين حركة سوق الأسهم السعودية متمثلة في أسعار الأسهم وقيم التداولات وعدد العمليات.

(٢) **تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في سوق الأسهم السعودي:** معدلات العائد المتوقعة من الاستثمار في مجالات أو استثمارات أخرى بخلاف سوق الاسهم

ومن أمثلة الاستثمارات البديلة :

-الاستثمار في اسواق النقد سواءً في الودائع بالعملة المحلية او الودائع بالعملة الاجنبية

-الاتجار بالنقد الاجنبي -الاستثمار العقاري -الاستثمار خارج حدود الدولة

٣) **درجة السيولة النقدية المتاحة:** هناك علاقة ارتباط تصل إلى ٧٤% بين نسبة التغير السنوي في مستوى عرض

النقود وبين حركة مؤشر سوق الاسهم السعودي. (كلما زادت السيولة كلما زاد الاستثمار في الاسهم)

#المحاضرة السادسة...

*المؤشرات الاقتصادية:

هي مجموعة من الأدوات التي يتم استخدامها لمعرفة الحالة الاقتصادية التي يكون عليها اقتصاد دولة ما.

هناك ثلاثة أنواع من المؤشرات الاقتصادية :

١) **المؤشرات المستقبلية أو السابقة للأحداث :** هي المؤشرات التي تتغير أولاً قبل التغير الذي

قد يحدث للظروف الاقتصادية العامة ، مثل : - عقود المشروعات الحكومية

- عقود المشروعات الخاصة -تأسيس منشآت جديدة -تصاريح البناء -الاستغناء عن العمالة الاجنبية

٢) **المؤشرات المالية المتزامنة مع الأحداث :** هي التي تتغير في نفس اللحظة التي يحدث فيها

تغير الظروف الاقتصادية العامة ، مثل :

-الانتاج الصناعي -المبيعات الصناعية والتجارية -عدد العاملين

٣) **المؤشرات التاريخية اللاحقة للأحداث:** المؤشرات التابعة التي تتغير تبعاً للتغير الذي يطرأ

على الظروف الاقتصادية العامة، مثل : -المخزن الصناعي والتجاري - القروض الصناعية

والتجارية - نسبة متوسط الاقساط القروض التي حصل عليها الافراد الى متوسط دخول هؤلاء الافراد

- يلاحظ ان المؤشرات اللاحقة للأحداث او المتزامنة معها لا تحظى باهتمام المحللين الماليين نظراً لان

تأثيراتهم قد انعكست بالفعل في اسعار الاسهم لأنها تكشف عن تغيرات اقتصادية مستقبلية.

- لماذا يلجأ التحليل المالي إلى المؤشرات الاقتصادية للاستدلال منها على المستوى المتوقع لأسعار الاسهم

بالرغم من أن مؤشر اسعار الأسهم يعتبر مؤشراً مستقبلياً سابقاً للأحداث ؟

١- المؤشر ليس فقط مؤشراً مستقبلياً سابقاً للأحداث وإنما يعد أيضاً مؤشراً لاحقاً ومتزامناً مع الاحداث

٢- المؤشر يكشف عن الحالة التي سيكون عليها الاقتصاد الوطني بعد اربعة اشهر في حين ان هنالك

مؤشرات اقتصادية اخرى قد تسبق الاحداث بستة او ثمانية اشهر

*تحليل ظروف القطاع او الصناعة : من العوامل المهمة التي تساعد على تحليل ظروف الصناعة

(١) الموقع التصنيفي للصناعة: يمكن تصنيف الصناعات إلى اربعة قطاعات هي : أ- صناعة متجهة

النمو: الصناعات التي تنمو بمعدل نمو يفوق معدل نمو الاقتصاد القومي

ب- صناعات مرتبطة بالدورات الاقتصادية : الصناعات التي ترتبط بالظروف الاقتصادية ارتباطاً

وثيقاً فتتنمو مع الرواج الاقتصادي وتنخفض مع الكساد

ج-صناعات دفاعية : الصناعات التي تزدهر مع الرواج الاقتصادي ، اما في حالات الكساد فإنها

تنكمش بمعدل اقل من معدل انعكاس الاقتصاد القومي .

د-صناعات متدهورة : الصناعات التي تمر بمرحلة التدهور والافول لكن في حالة النمو يكون معدل

نموها اقل من معدل نمو الاقتصاد القومي.

(٤) دورة حياة الصناعة : هناك اربع مراحل تمر بها دورة حياة الصناعة : أ- مرحلة الظهور : نمو

سريع للمبيعات ، لكن يصاحبها تكاليف عالية في مجال الأبحاث والتسويق والتطوير والإعلان

ب-مرحلة النمو السريع : نمو سريع للمبيعات ، تكاليف الأبحاث والتطوير تصبح أقل.

ج- مرحلة النضوج : تبقى المبيعات مستقرة ، تكاليف الإنتاج تصبح مثالية وتكاليف الأبحاث

والتطوير تصبح أقل ويتم التركيز على تخفيض تكاليف المنتج

د-مرحلة الهبوط : تنخفض المبيعات ، وتنخفض تكاليف الانتاج والأبحاث والتطوير

(لا يشترط أن تمر جميع الصناعات بتلك الاربح مراحل لكن معرفة النظرية يساعد على تحليل

الصناعة)

(٣) الخصائص المميزة للصناعة : تتميز كل صناعة بسمات معينة يجب اخذها في الاعتبار ، ومن هذه

السمات : أ-التطور التاريخي للصناعة من حيث : متوسط حجم المبيعات – متوسط الارباح الناتجة

عن الصناعة ب-حجم العرض والطلب داخل الصناعة من حيث : دراسة الطاقة الانتاجية

والمستغلة داخل الصناعة - حجم الطلب على المنتجات المختلفة داخل الصناعة – حجم المخزون

ومدى تراكمه ج-مستوى التقنية داخل الصناعة : -هل هي من الصناعات كثيفة العمالة أم من

الصناعات كثيفة التقنية ؟ -هل هي من الصناعات الانتاجية التقليدية او من الصناعة

الحديثة التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا ؟ د- مستوى التدخل الحكومي : - هل

الصناعة من الصناعات التي تتدخل فيها الحكومة لانتاج منتج معين او لفرض سعر معين ؟

٤) **المنافسة الحالية**: كلما زادت **المنافسة انخفض العائد المتوقع** في الصناعة وانخفضت القيمة الحقيقية للمنشأة في تلك الصناعة . فإذا كانت **الصناعة ذات عائد مرتفع فانه متوقع أن تجذب استثمارات جديدة** من شركات موجودة حالياً في نفس القطاع وهذا يخلق منافسة عالية تؤدي في النهاية الى تخفيض عائد الصناعة . ولقد قدم مايكل بورتر في كتابه (استراتيجية المنافسة) طريقة منظمة لدراسة الهيكلية الاقتصادية لصناعة معينة وذلك من خلال **خمس قوى** رئيسة تؤثر على عائد الصناعة:- **التهديد بدخول منافسين جدد - قدرة التفاوض مع الموردين - قدرة التفاوض لدى المشترين - التهديدات من السلع والخدمات المنافسة البديلة - قوة المنافسة بين المنشآت الموجودة حالياً في الصناعة**



٥) **الاعتبارات المتعلقة بالنمو والتدفقات النقدية والمخاطر داخل الصناعة**: -العوامل أو المتغيرات التي من شأنها زيادة المنافسة بين المنشآت : -زيادة المنافسين -انخفاض النمو في الصناعة -محدودية اختلاف المنتج -تكاليف ثابتة عالية -زيادة في طاقة الصناعة

يعتبر النمو المتوقع للاقتصاد ككل الخطوة الأولى لتقدير نمو قطاع معين ، طبيعي ان **هناك صناعات تنمو بمعدل اسرع او اقل من معدل الاقتصاد الكلي** ، والنمو المتوقع لصناعة ما يرتبط بالطلب على المنتجات أو الخدمات التي تقدمها تلك الصناعة. أما من ناحية **قدرة الصناعة على توليد التدفقات النقدية** فان هذا الامر يعتمد على ربحية المنشأة فالمنشأة تستثمر مصادر تمويلها في عوامل الانتاج ثم تقوم ببيع السلع والخدمات للحصول على ارباح نقدية يتم توزيعها على المساهمين او اعادة استثمارها .

#المحاضرة السابعة...

***التقارير المالية** : تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للعمليات المحاسبية التي تتم في المنشأة خلال الفترة المالية . وقد نص نظام الشركات في المملكة على ضرورة التزام الشركات بإصدار نوعين من التقارير المالية. -تقارير سنوية تصدر في نهاية كل سنة مالية -تقارير ربع سنوية تصدر كل ثلاث شهور. **ولا تختلف التقارير السنوية عن التقارير الربع سنوية من حيث الشكل إلا أن التقارير السنوية يشترط فيها أن تكون مدققة من قبل مراجع قانوني في حين لا يشترط التدقيق في التقارير الربع سنوية.**

*محتويات التقارير المالية :

١) كلمة رئيس مجلس الإدارة : ويتم في هذه الكلمة بيان الأهداف العامة للشركة وبيان الخطة التي تدير عليها الشركة لتحقيق أهدافها والأهداف المستقبلية التي ترغب الشركة في الوصول إليها كما أن كلمة رئيس مجلس الإدارة تعبر ضمناً عن مسئولية مجلس الإدارة عما تحققه الشركة من إنجازات إيجابية أو سلبية.

٢) تقرير الإدارة التنفيذية: ويشمل هذا التقرير كافة منجزات الشركة خلال الفترة المالية مثل فتح مصانع جديدة، إبرام اتفاقيات ، فتح فروع جديدة أو ادخال منتج جديد. وكذلك تفصح كل إدارة بحسب تخصصها عن خططها المستقبلية في الفترة القادمة.

٣) القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية أهم جزء في التقارير لأنها تمثل الحصيلة النهائية لأعمال المشروع وتبين التغيرات التي حصلت في الأصول لدى الشركة أو في حقوق الملاك. ويهتم بهذه التقارير الكثر من الأطراف الداخلية أو الخارجية. ومن أهم هذه القوائم :

أ- قائمة الدخل : وتبين قائمة الدخل نتيجة العمليات التي قام بها المشروع خلال الفترة المالية. وتشمل على معلومات عن الإيرادات والمبيعات وكذلك تكلفة المبيعات أو أي مصروفات أخرى. وكذلك تبين الأرباح التشغيلية الناتجة من النشاط الرئيسي للمشروع والأرباح الناتجة من الأعمال الاستثمارية أو الأرباح الناتجة من عمليات عرضية مثل بيع أصول.

ب- قائمة المركز المالي: تقرير مالي يكشف كافة الأصول أو الالتزامات التي على الشركة لحظة إعداد التقرير كما يبين حقوق الملاك في المشروع وكذلك المعلومات الخاصة بالالتزامات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل.

ج- قائمة التدفقات النقدية: الهدف من إعداد هذه القائمة هي معرفة التدفقات النقدية الصادرة أو الواردة خلال فترة معينة. فهي توفر معلومات معدة للأساس النقدي عن النشاط التشغيلي والنشاط الاستثماري والنشاط التمويلي طبقاً للمشروع وليس على أساس الاستحقاق.

٤) الإيضاحات حول القوائم المالية: ويتم في هذا الجزء كتابة أي توضيح مهم يتعلق بأحد البنود الموجودة في القوائم المالية مثل (تفاصيل استثمارات الأوراق المالية إذا كانت معروضة بالإجمالي في قائمة المركز المالي) ويتم في هذا الجزء أيضاً توضيح السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد بعض البنود مثل (طرق الاستهلاك المستخدمة ، طريقة تقييم مخزون آخر المدة).

٥) تقرير المراجع الخارجي: يقوم المراجع بالإفصاح عن طريقة المراجعة التي قام بها وبيان إذا كان هذه القوائم تم إعدادها وفقاً لما ينص عليه النظام. وعدم الإفصاح عن هذه الأمور يعد نوع من التحفظ يجب الانتباه له من قبل قارئ هذه القوائم.

*لماذا يتم تحليل القوائم المالية ؟ يتم تحليل القوائم المالية للإجابة على الكثير من الأسئلة من أهمها:

- ✓ هل الموجودات (الأصول الثابتة والمتداولة) يتم استخدامها في مجالات مربحة
- ✓ هل ربحية الموجودات الثابتة كافية لتغطية التزامات الشركة طويلة الأجل.
- ✓ هل ربحية الموجودات المتداولة كافية لتغطية التزامات الشركة قصيرة الأجل.
- ✓ هل تتوفر لدى الشركة سيولة كافية لتغطية التزامات الشركة في الأجل الطويل والأجل القصير.

*الأدوات الأساسية لتحليل القوائم المالية : هناك نوعان أساسيان يتم استخدامهما

لتحليل القوائم المالية : هما

(١) **التحليل الرأسي** : يقوم على استخدام البيانات الموجودة في القوائم المالية **خلال فترة مالية واحدة فقط** ويقوم بنسبتها الى بعضها البعض مثل نسبة النقدية إلى اجمالي الأصول أو تحويل الأرقام المطلقة في القوائم إلى نسب مالية.

(٢) **التحليل الأفقي** : يقوم على دراسة تحليل الاتجاهات للبيانات الموجودة في القوائم المالية **خلال فترتين زمنيتين أو أكثر** كأن يأخذ سنة 1430 هـ سنة أساس ويقارنها بالسنوات التي تليها.

(٣) **تحليل مصادر واستخدام الأموال** : **ويحاول هذا التحليل الإجابة على** : -من اين حصلت المنشأة على الأموال التي لديها ؟ -وماذا فعلت المنشأة بهذه الأموال ؟

التحليل الرأسي :

النسبة ١٤٣٥هـ	١٤٣٥هـ	الأصول
2.8%	90	النقدية
4.7%	150	اوراق مالية
6.3%	200	المدينين
18.4%	590	المخزون
40.6%	1300	المعدات والمنشآت
7.8%	250	أراضي
11.6%	370	مباني
7.8%	250	سيارات
100%	3200	مجموع الأصول

النسبة = (الأصل ÷ مجموع الأصول) × 100

النقدية = 100 × (90 ÷ 3200) = 2.8%

التحليل الأفقي :

الأصول	١٤٣٥هـ	١٤٣٦هـ	قيمة التغير	نسبة التغير
النقدية	90	300	210	233%
اوراق مالية	150	400	250	167%
المدينين	200	500	300	150%
المخزون	590	1600	1010	171%
المعدات والمنشآت	1300	1100	-200	-15%
أراضي	250	240	-10	-4%
مباني	370	360	-10	-3%
سيارات	250	220	-30	-12%
مجموع الأصول	3200	4720	1520	48%

النقدية : $210 = 90 - 300$

النقدية : $233\% = 100 \times (210 \div 90)$

قيمة التغير = السنة الثانية - سنة الأساس (الأولى)

نسبة التغير = (قيمة التغير ÷ سنة الأساس) $\times 100$

*مصادر استخدام الأموال : قاعدة ((حفظ))

استخدام	مصدر	الأصول
الزيادة في الأصول	النقص في الأصول	الأصول
النقص في الالتزامات	الزيادة في الالتزامات	الالتزامات وحقوق الملكية

الأصول	١٤٣٥هـ	١٤٣٦هـ	مصدر	استخدام
النقدية	90	300		210
اوراق مالية	150	400		250
المدينين	200	500		300
المخزون	590	1600		1010
المعدات والمنشآت	1300	1100	200	
أراضي	250	240	10	
مباني	370	360	10	
سيارات	250	220	30	
مجموع الأصول	3200	4720		

#المحاضرة الثامنة...

أمثلة: ١- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد النقدية في السنة الاولى ١٢٠٠ ريال وفي السنة الثانية ١٠٠٠ ريال
فإن النتيجة ؟

الحل: قيمة التغير = $1200 - 1000 = 200$ ريال ، **نسبة التغير** = $100 \times (1200 \div 200) = 16.66\%$

٢- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد الدائون في السنة الاولى ٢٥٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٢٠٠٠ ريال فإن
النتيجة ؟

الحل: قيمة التغير = $2500 - 2000 = 500$ ريال ، **نسبة التغير** = $100 \times (2500 \div 500) = 20\%$

٣- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد الاراضي في السنة الاولى ٦٠,٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٧٠,٠٠٠ ريال
فإن النتيجة ؟

الحل: قيمة التغير = $60,000 - 70,000 = 10,000$ ريال ، **نسبة التغير** = $100 \times (60,000 \div 10,000) = 16.66\%$

٤- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد اوراق الدفع في السنة الاولى ٢٠,٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ١٥,٠٠٠
ريال فإن النتيجة ؟

الحل: قيمة التغير = $20,000 - 15,000 = 5,000$ ريال ، **نسبة التغير** = $100 \times (20,000 \div 5,000) = 25\%$

٥- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد المدينون في السنة الاولى ١٨,٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٢٤,٠٠٠ ريال
فإن النتيجة ؟

الحل: قيمة التغير = $18,000 - 24,000 = 6,000$ ريال ، **نسبة التغير** = $100 \times (18,000 \div 6,000) = 33.33\%$

٦- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد رأس المال في السنة الاولى ٥٦٠,٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٤٨٠,٠٠٠
ريال فإن النتيجة ؟

الحل: قيمة التغير = $560,000 - 480,000 = 80,000$ ريال ، **نسبة التغير** = $100 \times (560,000 \div 80,000) = 14.28\%$

٧- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد قرض من البنك الأهلي في السنة الاولى ١٢٠,٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية
١٥٠,٠٠٠ ريال فإن النتيجة ؟

الحل: قيمة التغير = $120,000 - 150,000 = 30,000$ ريال ، **نسبة التغير** = $100 \times (120,000 \div 30,000) = 25\%$

٨- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد اوراق القبض في السنة الاولى ٢٥,٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٢٠,٠٠٠
ريال فإن النتيجة ؟

الحل: قيمة التغير = $25,000 - 20,000 = 5,000$ ريال ، **نسبة التغير** = $100 \times (25,000 \div 5,000) = 20\%$

٩- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد السيارات في السنة الأولى ٥٠,٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٧٠,٠٠٠ ريال
فإن النتيجة ؟

الحل: قيمة التغير = ٥٠,٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠ = (٢٠,٠٠٠) ريال ، نسبة التغير = $(٥٠,٠٠٠ \div ٧٠,٠٠٠) \times ١٠٠ = ٤٠\%$

١٠- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد المباني في السنة الأولى ٩٠٠,٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٦٠٠,٠٠٠ ريال
فإن النتيجة ؟

الحل: قيمة التغير = ٩٠٠,٠٠٠ - ٦٠٠,٠٠٠ = (٣٠٠,٠٠٠) ريال ، نسبة التغير = $(٩٠٠,٠٠٠ \div ٦٠٠,٠٠٠) \times ١٠٠ = ٣٣.٣٣\%$

*ثانياً: مصادر واستخدام الاموال ((قاعدة))

استخدام	مصدر	
الزيادة في الأصول	النقص في الأصول	الأصول
النقص في الالتزامات	الزيادة في الالتزامات	الالتزامات وحقوق الملكية

استخدام للأموال	مصادر الاموال
(٢) الزيادة في الاصول النقدية - المدينون - اوراق القبض - المخزون - الاراضي - المباني - السيارات	(١) النقص في الاصول النقدية - المدينون - اوراق القبض - المخزون - الاراضي - المباني - السيارات
(٢) النقص في الالتزامات وحقوق الملاك الدائنون - اوراق الدفع - ديون قصيرة الاجل - ديون طويلة الاجل - رأس مال - ارباح محتجزة	(١) الزيادة في الالتزامات وحقوق الملاك الدائنون - اوراق الدفع - ديون قصيرة الاجل - ديون طويلة الاجل - رأس مال - ارباح محتجزة

أمثله وشرح قاعدة استخدام الاموال : عندما يكون عندي رصيد السيارات ((أصل)) ١٠٠ الف ، اشترت سيارة إضافية بقيمة ٥٠ الف أصبح عندي زياده في رصيد السيارات معنى ذلك انه لدي مبلغ استخدمته في زيادة رصيد السيارات >>

+إذا أصبح لدي زياده في الأصول ، وعند زيادة الاصول يسمى استخدام للأموال
- لو عندي رصيد قرض من بنك الرياض بقيمة مليون ريال (دين والزام) ، أتت السنه التاليه انخفضت قيمة القرض اصبح ٨٠٠ الف ريال معنى ذلك أنه اصبح لدي سيوله وسددت ٢٠٠ الف لبنك الرياض (لدي مبلغ استخدمته في تسديد القرض (الدين) او جزء منه) >> إذا عند انخفاض الالتزام يسمى استخدام للأموال

أمثله وشرح قاعدة مصدر الاموال : لو عندي رصيد قرض من بنك الرياض بقيمة مليون ريال (دين والزام) ، أتت السنه التاليه قيمة القرض اصبح مليون و ٣٠٠ الف ريال ، معنى ذلك اخذت تمويل او قرض ثاني (زادت قيمة الديون ((الزامات)) >> إذا عند زيادة الالتزامات تسمى مصدر للأموال (اصبح مصدر اموالي البنك).

- عندي أراضي ((أصل)) بقيمة مليون ريال ، اتت السنه التاليه اصبح قيمة الأراضي ٦٠٠ الف ريال (نقص) بسبب بيع ارض بقيمة ٤٠٠ الف (بعث الارض عشان احتاج المبلغ) ، معنى ذلك ان بيع الارض اصبح مصدر من مصادر الأموال >> إذا عند نقص الاصول

تسمى مصدر للأموال

#النقدية تعتبر أصل لذلك إذا زادت تصبح استخدام وإذا نقصت تصبح مصدر

المحاضرة التاسعة...

مثال: مصادر واستخدام الاموال

الأصول	١٤٣٥هـ	١٤٣٦هـ	مصدر	استخدام
النقدية	90	300		210
اوراق مالية	150	400		250
المدينين	200	500		300
المخزون	590	1600		1010
المعدات والمنشآت	1300	1100	200	
أراضي	250	240	10	
مباني	370	360	10	
سيارات	250	220		30
مجموع الأصول	3200	4720		

١- باستخدام (تحليل مصادر واستخدام الاموال) إذا كان رصيد النقدية في السنة الاولى ١٢٠٠ ريال وفي السنة الثانية ١٠٠٠ ريال فأن النتيجة ؟

الحل : ٢٠٠ ريال مصدر

٢- باستخدام (تحليل مصادر واستخدام الاموال) إذا كان رصيد الدائنين في السنة الاولى ٢٥٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٢٠٠٠ ريال فأن النتيجة ؟

الحل : ٥٠٠ ريال استخدام

٣- باستخدام (تحليل مصادر واستخدام الاموال) إذا كان رصيد الاراضي في السنة الاولى ٧٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٦٠٠٠ ريال فأن النتيجة ؟

الحل : ١٠٠٠ ريال مصدر

٤- باستخدام (تحليل مصادر واستخدام الاموال) إذا كان رصيد اوراق الدفع في السنة الاولى ١٨٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ١٥٠٠٠ ريال فأن النتيجة ؟

الحل : ٣٠٠٠ ريال استخدام

٥- باستخدام (تحليل مصادر واستخدام الاموال) إذا كان رصيد المدينين في السنة الاولى ١٨٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٢٠٠٠٠ ريال فأن النتيجة ؟

الحل : ٢٠٠٠ ريال استخدام

٦- باستخدام (تحليل مصادر واستخدام الاموال) إذا كان رصيد رأس المال في السنة الاولى ٦٠٠٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٥٠٠٠٠٠ ريال فأن النتيجة ؟

الحل : ١٠٠٠٠٠ ريال استخدام

٧- باستخدام (تحليل مصادر واستخدام الاموال) إذا كان رصيد قرض من البنك الأهلي في السنة الاولى ١٢٠٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ١٥٠٠٠٠ ريال فأن النتيجة ؟

الحل : ٣٠٠٠٠ ريال مصدر

٨- باستخدام (التحليل الأفقي) إذا كان رصيد اوراق القبض في السنة الاولى ٢٥٠٠٠ ريال وفي السنة الثانية ٢٠٠٠٠ ريال فأن النتيجة ؟

الحل : ٥٠٠٠ ريال مصدر

*مجموعات النسب المالية :

يستخدم التحليل الوضع المالي من الشركة خمس مجموعات من النسب المالية تتضمن ما يأتي:

١- نسب السيولة ٢-نسب النشاط ٣-نسب المخاطر

٤-نسب المديونية(الرفع المالي/الفعالية المالية) ٥-نسب الربحية

٦- النسب لخاصة بالاستثمار في الأسهم

المجموعات الخمس الأولى تستخدم في تقييم الوضع المالي للشركة لأغراض القرارات المالية عامة. أما المجموعة السادسة تتعلق بقرارات المستثمرين.

١)نسب السيولة :

تتعلق نسب السيولة بدرجة توفر السيولة قصيرة الأجل التي تأتي عن طريق تحويل الأصول قصيرة الأجل إلى نقدية وذلك لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل المتمثلة في الخصوم المتداولة ومدى كفاية تلك الأصول لتغطية الالتزامات

المتداولة. **و من الأمور المهمة عند النظر إلى نسب السيولة قصيرة الأجل:**

١- السرعة في تحويل الأصل المتداول إلى نقدية دون أن يعترى قيمة النقدية نقص يذكر عن قيمته الدفترية.

٢- المخصصات: هناك نوعان من المخصصات :

أ-مخصصات نقص القيمة: ترتبط مباشرة بالأصول

ب-مخصصات التزامات غير محددة القيمة حالياً: مثل التعويضات وغيرها

هدف المجموعة : تهدف نسب السيولة قصيرة الأجل إلى قياس درجة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

عند الحكم على نسب السيولة يجب الأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل منها ما يلي:

١- تفترض نسب السيولة أنه سوف يتم تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية خلال السنة المالية التالية بما يتفق مع متطلبات سداد الخصوم المتداولة.

٢- لا يدل ارتفاع نسب السيولة بصورة ملحوظة في جميع الأحوال على كفاءة الشركة فقد تكون الزيادة كبيرة لكن

غير مبررة في الأصول المتداولة تم تمويلها من خصوم طويلة الأجل كأن يتم تمويل مخزون من السلع الرأسمالية

المعدة للبيع كالسيارات عن طريق قروض طويلة الأجل. هذا يدل على نقص في كفاءة الأموال طويلة الأجل.

٣- بعض أرصدة الأصول المتداولة المؤقتة يترتب عليها ارتفاع كبير في نسب السيولة. وهذه الأرصدة تعتبر مؤقتة لأن

الحصول عليها تم خلال السنة المالية ولم يتم توظيفها حتى نهاية السنة. ومن الأرصدة الحصيلة النقدية المترتبة

على زيادة رأس المال أو الاقتراض طويل الأجل أو مبيعات الاستثمارات طويلة الأجل.

تتكون مجموعة نسب السيولة قصيرة الأجل من النسب الآتية:

أ- رأس المال العامل ب- نسبة التداول ج- نسبة التداول السريعة د- نسبة النقدية. >>قاعدة الأعلى الأفضل



أ) رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

(إذا كان رأس المال العامل موجباً : يمثل أموال التشغيل الممولة بمصادر تمويلية طويلة الأجل)

(إذا كان رأس المال العامل سالباً : يعبر عن المبالغ من الالتزامات قصيرة الاجل المستخدمة في تمويل اصول طويلة

الأجل)

مثال: إذا كان مجموع الأصول المتداولة ١٨٠,٠٠٠ ريال ومجموع الخصوم المتداولة ٩٠,٠٠٠ ريال.
رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة (١٨٠,٠٠٠ - ٩٠,٠٠٠ = ٩٠,٠٠٠)
ويعني ذلك أن ٥٠% من الأصول المتداولة تم تمويلها من مصادر طويلة الأجل.

ب) نسبة التداول: تقيس قدرة الشركة على سداد الديون او الخصوم قصيرة الأجل . ويعبر عن هذه النسبة بعدد مرات تغطية الاصول المتداولة للخصوم المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

مثال: إذا كان مجموع الأصول المتداولة ١٨٠,٠٠٠ ريال ومجموع الخصوم المتداولة ٩٠,٠٠٠ ريال .
نسبة التداول = ٩٠,٠٠٠ / ١٨٠,٠٠٠ = ٢ مرة (تعني ان الشركة لديها اصول قابلة للتحويل إلى نقدية تكفي لسداد الخصوم المتداولة مرتين وقد تكون هذه النسبة جيدة او غير جيدة حسب اساس المقارنه)

ج) نسبة التداول السريعة: **نسبة التداول السريعة =** $\frac{\text{الأصول المتداولة - (المخزون + المصروفات المقدمة)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

يرى بعض المحللين أن نسبة التداول غير ملائمة لتعكس قدرة الشركة على التزاماتها قصيرة الأجل نظراً لشمول الأصول المتداولة على كل من المخزون والمصروفات المقدمة: **أهمية نسبة السيولة السريعة** تبدو من مقارنة ناتج تلك النسبة مع نسبة التداول حيث توضح هذه المقارنة الوزن النسبي للعناصر الصعبة التحويل إلى نقدية في نسبة التداول .

نفس المثال السابق: إذا كان المخزون ٨٠,٠٠٠ والمصروفات المقدمة ١٠,٠٠٠

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{١٨٠,٠٠٠ - (١٠,٠٠٠ + ٨٠,٠٠٠)}{٩٠,٠٠٠} = ١ \text{ مرة (يعني أن الشركات لديها أصول سريعة}$$

التحويل إلى نقدية تكفي لسداد الخصوم المتداولة ما يعادل مرة واحدة من قيمة هذه الخصوم

د) نسبة النقدية: $\frac{\text{النقدية وما في حكمها}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

النقدية وما في حكمها: الأرصدة النقدية بالبنوك وخزينة الشركة. كما تتضمن الأرصدة التي تعادل النقدية كالعملات الأجنبية والشيكات تحت التحصيل والاستثمارات قصيرة الأجل السريعة التحويل إلى نقدية كأذون الخزانة و أوراق القبض التي لا تزيد مدتها عن ثلاثة شهور والسندات الحكومية قصيرة الأجل .

- تعتبر من النسب المهمة للبنوك حيث تعكس الاحتياطي النقدي المجنب لمقابلة عمليات السحب من أرصدة العملاء .
- تعبر هذه النسبة عن حجم السيولة النقدية المتاحة لسداد كل ريال مطلوب من الخصوم المتداولة

نفس المثال السابق : إذا كانت النقدية والأرصدة الشبهية بالنقدية تعادل ٣٦,٠٠٠ نسبة النقدية = $\frac{٣٦,٠٠٠}{٩٠,٠٠٠} = ٠,٤$ مرة (وتعني أنه يتوفر ٤٠ هللة او ما يعادل ٠,٤ مرة لسداد كل ريال مطلوب من الخصوم المتداولة.

#المحاضرة العاشرة...

(٢)نسب النشاط (معدلات الدوران): تسمى ايضاً معدلات الدوران وتقيس قدرة الشركة على استغلال الأصول المملوكة لديها في نشاط الشركة لإنتاج الإيراد والدخل . تعتبر إحدى المكونات الرئيسية لربحية المنشأة حيث أن الربح ينتج من عدة عوامل محددة ورئيسية أهمها : سرعة تدوير الأصول ، ورأس المال العامل .

هدف المجموعة : قياس درجة كفاءة الشركة في تشغيل الأصول . أو أية مجموعة فرعية كأصول الثابتة والأصول المتداولة أو أي بند من هذه الأصول كالمخزون والمدينين . في النشاط الأساسي للمنشأة للحصول على الدخل من العمليات الرئيسية.

تتكون مجموعة نسب النشاط مما يلي : ١- معدل دوران المدينين ٢- متوسط فترة التحصيل
٣-معدل دوران المخزون ٤-متوسط فترة التخزين ٥- طول دورة النشاط
٦- معدل دوران الأصول الثابتة ٧- معدل دوران الأصول

(١) معدل دوران المدينين : يعكس رقم المدينين التجاريين المبيعات الآجلة .ويمكن تدويره خلال السنة أكثر من مرة عن

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط صافي المدينين}}$$

$$\text{متوسط المدينين} = \frac{\text{رصيد المدينين السنة السابقة} + \text{رصيد المدينين السنة الحالية}}{٢}$$

مثال : إذا كان صافي مبيعات الشركة ١٥٠,٠٠٠ ريال لعام ٢٠٠٥ م . ورصيد المدينين في عام ٢٠٠٤ م يبلغ

٤٥٠٠٠ ريال . وفي عام 2005 م يبلغ ٥٥٠٠٠ ريال

$$\text{متوسط المدينين} = \frac{(٥٥,٠٠٠ + ٤٥,٠٠٠)}{٢} = ٥٠,٠٠٠ \text{ ريال}$$

- معدل دوران المدينين = $\frac{١٥٠,٠٠٠}{٥٠,٠٠٠} = ٣$ مرات >> هذا يعني أن الشركة باعت ثلاث مرات للمدينين وحصلت ثمن مبيعاتها

نقداً خلال العام قبل ان تباع الدورة الأخيرة من المبيعات دون أن تحصل على قيمتها حتى نهاية السنة .

(٢) متوسط فترة التحصيل: يقيس الأيام اللازمة لتحصيل المدينين .تساعد المحلل المالي في الحكم على كفاءة عمليات التحصيل وجودة الديون التجارية للشركة .إذا ما تمت مقارنتها بشركات أخرى / أو متوسطات الصناعة . (متوسط

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{٣٦٥}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

(نفس المثال السابق): متوسط فترة التحصيل = $\frac{٣٦٥}{٣ \text{ دورات}} = ١٢١$ يوم >> هذا يعني أن الفترة اللازمة لتحصيل الديون

التجارية = ١٢١ يوم.

٣) معدل دوران المخزون : يعبر عن معدل دوران المخزون بعدد دروات الانتاج او الشراء ثم البيع للمخزون خلال السنة

المالية. (معدل دوران المخزون = $\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$)

متوسط المخزون = $\frac{(\text{رصيد المخزون السنة السابقة} + \text{رصيد المخزون السنة الحالية})}{2}$

مثال: إذا كانت تكلفة المبيعات للشركة ١٢٠,٠٠٠ ريال لعام ٢٠٠٥ م. ورصيد المخزون في ٢٠٠٤ م يبلغ ٤٦,٠٠٠ ريال . وفي عام ٢٠٠٥ م يبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال.

- متوسط المخزون = $\frac{(٥٠,٠٠٠ + ٤٦,٠٠٠)}{2} = ٤٨,٠٠٠$ ريال

- معدل دوران المخزون = $\frac{١٢٠,٠٠٠}{٤٨,٠٠٠} = ٢,٥$ مرة >> يعني أن الشركات باعت المخزون بما يعادل مرتين ونصف خلال عام ٢٠٠٥ م.

٤) متوسط فترة التخزين: يقصد به متوسط عدد الايام اللازمة لبيع المخزون او الاستفادة منه في انتاج بضاعة مبيعة

(متوسط فترة التخزين = $\frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$) تساعد هذه النسبة المحلل المالي في الحكم على كفاءة الجهاز التسويقي

في تصريف منتجات الشركة والوقوف على مدى تقادم أو بقاء المخزون ، اذا ما قورنت بشركات اخرى / او متوسط الصناعة .

(نفس المثال السابق): متوسط فترة التخزين = $\frac{365}{2,5} = ١٤٦$ يوم >> هذا يعني ان الفترة اللازمة لبيع المخزون =

١٤٦ يوم

٥) طول دورة النشاط : يقصد بدورة النشاط الفترة اللازمة بالأيام لبيع المخزون وتحصيل قيمته نقداً للبدء في دورة

نشاط جديدة . (طول دورة النشاط = طول دورة التخزين + طول دورة التحصيل)

بالتطبيق على المثال السابق : طول دورة النشاط بالأيام = ١٤٦ + ١٢١ = ٢٦٧ يوم >> هذا يعني أن الفترة اللازمة لبيع المخزون وتحصيل قيمته نقداً = ٢٦٧ يوم.

٦) معدل دوران الأصول الثابتة : يستخدم معدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول لتقديم معلومات عن

كفاءة تدوير (تشغيل) الأصول. ويصور معدل دوران الأصول الثابتة عدد مرات تدوير الأصول الثابتة خلال السنة المالية أو خلال الفترة التي تغطيها المبيعات كمال يعطي انطباعاً عن مدى بقاء العمليات الإنتاجية للشركة.

ملاحظات: ١- الصناعات كثيفة رأس المال تتصف بقيمة عالية للأصول الثابتة مثل صناعة الإسمنت

والبتروكيماويات. قد لا تعادل مبيعاتها قيمة الأصل الثابتة وبالتالي فإن معدل دوران الأصول الثابتة أقل من واحد.

٢- أن القوائم المالية تعرض الأصول الثابتة بالصافي بعد طرح مجمع الاستهلاك. فإذا كانت الأصول الثابتة قديمة

فإن مجمع الاستهلاك يكون مرتفع وصافي الأصول منخفض. لهذا يميل المحللين الماليين إلى حساب معدل دوران

الأصول الثابتة على أساس إجمالي تكلفة الأصول الثابتة وليس على أساس صافي قيمتها.

صافي المبيعات

يحسب معدل دوران الأصول الثابتة بالشكل التالي: متوسط الأصول الثابتة

متوسط الأصول الثابتة = $\frac{(\text{رصيد الأصول الثابتة السنة السابقة} + \text{رصيد الأصول الثابتة السنة الحالية})}{2}$

مثال: إذا كانت مبيعات الشركة خلال عام ٢٠٠٥ م تبلغ ١٥٠,٠٠٠ ريال ورصيد الأصول الثابتة في نهاية ٢٠٠٤ م يبلغ ١٦٠,٠٠٠ ريال ورصيد الأصول الثابتة في نهاية ٢٠٠٥ م يبلغ ١٤٠,٠٠٠ ريال.

$$\text{- متوسط الأصول الثابتة} = \frac{(١٤٠,٠٠٠ + ١٦٠,٠٠٠)}{٢} = ١٥٠,٠٠٠ \text{ ريال}$$

- متوسط معدل دوران الأصول الثابتة = $\frac{١٥٠,٠٠٠}{١٥٠,٠٠٠} = ١$ مرة >> يعني أن الشركة تدور أصولها الثابتة مرة واحدة

خلال السنة ، وتكتمل الفائدة من هذا التحليل اذا قورن هذا المعدل بأداء الشركة في السنوات السابقة أو بمعدلات الدوران المماثلة للشركات العاملة في نفس النشاط أو بمستويات اداء مقبولة على مستوى الصناعة .

#المحاضرة الحادية عشر....

* نسبة المديونية

تتكون مجموعة نسب المديونية من النسب الآتية:

- ١- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.
- ٢- نسبة إجمالي الأصول إلى حق الملكية.
- ٣- نسبة الديون طويلة الأجل إلى حق الملكية.
- ٤- معدل تغطية الفوائد .

هدف المجموعة:

- تقيس هذه المجموعة نسبة تمويل أصول المنشأة عن طريق الديون وخصوصا الديون طويلة الأجل بالتالي:
- تعطي فكرة للمحلل المالي عن درجة الرفع المالي ودرجة المخاطر المرتبطة بالديون وإلى أي مدى تكون كثافة الديون التي تلتزم بها المنشأة.
- تقيس قدرة المشروع على البقاء والاستمرار خلال فترة طويلة من الزمن من خلال قدرة المشروع على دفع الفوائد في تاريخ استحقاقها ورد السندات في نهاية المدة.

(١) نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول : (توضح نسبة تمويل أصول المنشأة عن طريق الخصوم)

مثال: إذا كان مجموع الأصول المنشأة ٢٠ مليون ومجموع الخصوم ١٠ مليون

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{١٠,٠٠٠,٠٠٠}{٢٠,٠٠٠,٠٠٠} = ٥٠\% \gg \text{إذن } ٥٠\% \text{ من أصول}$$

المنشأة يتم تمويلها عن طريق الخصوم ، والـ ٥٠% الباقية يتم تمويلها عن طريق الحقوق الملكية

(٢) نسبة إجمالي الأصول إلى الحقوق الملكية:

المثال السابق: من البيانات السابقة نستنتج أن حقوق الملكية تساوي ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال (الأصول - الخصوم)

$$\text{نسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{٢٠,٠٠٠,٠٠٠}{١٠,٠٠٠,٠٠٠} = ٢٠٠\% \text{ (٢ مرة)} \gg \text{تقيس هذه درجة}$$

الرفع بصورة مباشرة حيث أن أي زيادة في العائد على الأصول مقدارها ١% يترتب عليها زيادة في صافي الربح لأصحاب حقوق الملكية ٢% (١% × ٢ مرة)

- نفترض أن فائدة الديون ٥% ، أن العائد على الأصول أيضاً ٥%

الربح قبل الفوائد = ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٥% = ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال

الفوائد = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٥% = ٥٠٠,٠٠٠ ريال

صافي الربح بعد الفوائد = ١,٠٠٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ = ٥٠٠,٠٠٠ يذهب لأصحاب حقوق الملكية

- إذا افترضنا ارتفاع العائد على الأصول ١% ليصل إلى ٦%

الربح قبل الفوائد = ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٦% = ١,٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال

الفوائد الثابتة = ١٠,٠٠٠,٠٠٠ × ٥% = ٥٠٠,٠٠٠ ريال

صافي الربح بعد الفوائد = ١,٢٠٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ = ٧٠٠,٠٠٠ يذهب لأصحاب حقوق الملكية

تمثل نسبة ٧% من حقوق الملكية $\left(\frac{٧٠٠,٠٠٠}{١٠,٠٠٠,٠٠٠}\right)$ أي بزيادة قدرها ٢% في العائد على حق الملكية

(٣) نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية :

- تسمى نسبة المديونية

- توضح هذه النسبة حجم الديون طويلة الاجل المستخدمة في التمويل مقارنة بحقوق الملكية . إذا كانت النسبة واحد

مثلاً هذا يعني أن كل ريال واحد من حقوق الملاك مستخدم في تمويل الأصول يقابله ريال واحد ديون طويلة الاجل

يستخدم في تمويل الاصول. >> إذا المخاطرة أصبحت متساوية بحالة افلاس الشركة على راس المال مع الاطراف

الخارجيين وبدون شك هذه النسبة لا يرغب بها الاطراف الخارجيون حتى لو كان ملاك الشركة يرغبون بها

- يعتبر بعض المحللين أن هذه النسبة (١ ريال) تمثل الحد الأقصى للفاعلية المالية (الرفع المالي) وإذا زادت عن هذا

الحد يعني ان المنشأة تعتمد أكثر على الديون في تمويل أصولها مما يعرضها لمخاطر عالية .

مثال : مجموع الديون طويلة الأجل يبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ومجموع حقوق الملكية يبلغ مليون ريال .

- نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية = $\frac{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{٦٠٠,٠٠٠}{١,٠٠٠,٠٠٠} = ٠,٦$ >> أي ان

تمويل الأصول يتم بنسبة ريال واحد حق ملكية و ٠,٦ ريال ديون طويلة الأجل

(٤) عدد مرا تغطية الفوائد (معدل تغطية الفوائد) :

يحتاج محلل القوائم المالية إلى التعرف على القدرة المنشأة على سداد الأعباء التمويلية الثابتة . بسبب أنه لو لم يكن لدى

الشركة أرباح كافية لتغطية الفوائد فإن عبء الفوائد قد يترتب عليه تحويل الربح إلى خسارة إذا كانت الأرباح غير كافية .

أو زيادة الخسائر إذا كانت الشركة حققت خسائر قبل تغطية الفوائد . هذه النسبة تعتبر مؤشر جيد على المخاطر التي

يسببها الاعتماد على الديون أو القروض في تمويل الاستثمارات .

مثال : إذا بلغ صافي الربح قبل الزكاة والضريبة والفائدة ١٢,٠٠٠ ريال ، وبلغت الفوائد ٤٠٠٠ ريال

- معدل تغطية الفوائد = $\frac{\text{صافي الربح قبل الزكاة والضريبة والفوائد} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}} = \frac{٤٠٠٠ + ١٢,٠٠٠}{٤٠٠٠} = ٤$ مرات

(٥*) نسبة الربحية : تعد من أهم النسب التي يركز عليها المحلل المالي فالأرباح تمثل المصدر الأساسي للنقدية .

بالنسبة للمستثمر : يعتبر تدفق التوزيع النقدي والنمو فيه المؤشر الأساسي لنقدية القيمة الحقيقية للسهم .

بالنسبة للمقرض : فإن الأرباح تعتبر المصدر الأساسي للنقد المستخدم في سداد أصل القرض وفوائده .

تتكون مجموعة نسب الربحية من النسب الآتية :

- ١- العائد على حقوق الملكية ٢- العائد على الأصول ٣- العائد على المال المستثمر
٤- نسبة إجمالي الربح إلى المبيعات ٥- العائد على المبيعات

هدف المجموعة : تقيس نسب الربحية قدرة الشركة على تحقيق الأرباح ، وتستخدم من جانب المحلل في الوقوف على المقدرة الكسبية للشركة ، ويمكن أن تستخدم أيضاً بوصفها مقياساً مالياً لتقييم أداء المنشأة (١) العائد على حقوق الملكية يقيس هذا المعدل العائد على استثمار أموال الملاك (حقوق الملكية) بالمنشأة. مثال: إذا كان صافي الربح لإحدى الشركات بعد تغطية النفقات ٦٠,٠٠٠ ومتوسط حقوق الملكية في الشركة مليون

$$\text{ريال . العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} = \frac{60,000}{1,000,000} = 6\%$$

(٢) العائد على الأصول : يقيس هذا المعدل ربح كل ريال مستثمر في أصول المنشأة سواء كانت هذه الأصول في شكل موجودات متداولة او موجودات غير متداولة ملموسة او غير ملموسة . **ويستخدم هذا المعدل لمقارنة أداء المنشآت عن الفترة المالية** لأن صافي الربح كرقم لا يساعد في اجراء هذه المقارنة نظراً لاختلاف احجام المنشآت نفس المثال السابق : إذا كان متوسط أصول الشركة ٢ مليون .

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}} = \frac{60,000}{2,000,000} = 3\%$$

(٣) العائد على المال المستثمر : المال المستثمر في المنشأة يتمثل في رأس المال العامل (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) بالإضافة للأصول غير المتداولة. أو من ناحية أخرى المال المستثمر يتمثل في الخصوم طويلة الأجل مضافاً إليها حقوق الملكية. **صافي الربح لا يعكس العائد الناتج عن الاستثمار لأن صافي الربح خصمت منه الفوائد على الخصوم طويلة الأجل في الوقت الذي تكون فيه هذه الخصوم جزءاً من المال المستثمر.**

مثال : إذا كان حق الملكية مليون ريال ، والخصوم طويلة الأجل ٦٠٠,٠٠٠ ريال ، وصافي الربح ٦٠,٠٠٠ ريال والفوائد ٢٠,٠٠٠ ريال

$$\text{العائد على المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح + الفوائد}}{\text{حقوق الملكية + الخصوم طويلة الأجل}} = \frac{(20,000 + 60,000)}{(600,000 + 1,000,000)} = 5\%$$

(٤) إجمالي الربح إلى المبيعات : يحتسب إجمالي الربح = المبيعات - تكلفة المبيعات (ويسمى هامش الربح) أي منشأة تسعى في الاستمرار في نشاطها لابد ان تحقق في البداية هامش ربح موجب لتغطية النفقات الأخرى للمنشأة. أما إذا كان هامش الربح سالب فإن أي زيادة في مبيعات الشركة سوف تترتب عليها زيادة الخسائر (بفرض عدم وجود إيرادات أخرى من خارج النشاط الأساسي للمنشأة)

مثال : إذا بلغت مبيعات الشركة ٢ مليون ريال ، وتكلفة المبيعات ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال

$$\text{إجمالي الربح} = 2,000,000 - 1,500,000 = 500,000 \text{ ريال}$$

$$\text{إجمالي الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{المبيعات}} = \frac{500,000}{2,000,000} = 25\%$$

(٥) العائد على المبيعات : يعطي العائد على المبيعات فكرة عن نسبة ما يتبقى من المبيعات بوصفه صافي ربح قابل للتوزيع .

مثال : إذا كان صافي المبيعات ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال ، وإجمالي الربح ٥٠٠,٠٠٠ ريال ، وبلغت المصروفات ٣٠٠,٠٠٠ ريال .

$$\text{صافي الربح} = 300,000 - 500,000 = 200,000 \text{ ريال}$$

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{200,000}{2,000,000} = 10\%$$

* **المؤشرات المالية :** تتكون مجموعة المؤشرات المالية للسهم من النسب التالية :

- ١- ربح السهم
 - ٢- مكرر الأرباح
 - ٣- عائد السهم
 - ٤- نسبة التوزيع النقدي
 - ٥- القيمة الدفترية للسهم
 - ٦- السعر إلى القيمة الدفترية للسهم
- هدف المجموعة :** تربط هذه المجموعة المؤشرات المستخلصة من القوائم المالية كالربح والقيمة الدفترية للسهم بالقيمة السوقية لسعر السهم. وتقدم مؤشرات تساعد المحلل المالي في توقع حركة السهم المستقبلية ومقارنة الأوراق المالية المختلفة.

١) **ربح السهم :** متوسط عدد الأسهم = (عدد الأسهم في بداية السنة) + (عدد الأسهم المصدرة خلال الفترة) × $\frac{\text{عدد الشهور من تاريخ الإصدار}}{١٢}$

مثال ١ : في إحدى الشركات ، في بداية العام كان عدد اسهم الشركة ١٠٠٠,٠٠٠ سهم ، وفي ١ اشوال تم زيادة رأس مال الشركة بإصدار ٥٠٠,٠٠٠ سهم ، وحققت الشركة صافي ربح في نهاية السنة بمقدار ٢٠٠٠,٠٠٠ ريال المطلوب حساب ربحية السهم

- متوسط عدد لأسهم = ١٠٠٠,٠٠٠ + $(\frac{٣}{١٢} \times ٥٠٠,٠٠٠)$ = ١١٢٥,٠٠٠ سهم

- ربحية السهم = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة}} = \frac{٢٠٠٠,٠٠٠}{١١٢٥,٠٠٠} = ١,٧$ ريال

مثال ٢ (هذا غالباً يأتي في الاختبار) : في حالة أن الشركة لم تصدر اسهم جديدة خلال العام . في إحدى الشركات ، في بداية العام كان عدد اسهم الشركة ١٠٠٠,٠٠٠ سهم ، وحققت الشركة صافي ربح في نهاية السنة بمقدار ٢٠٠٠,٠٠٠ ريال (المطلوب حساب ربحية السهم)

- ربحية السهم = $\frac{٢٠٠٠,٠٠٠}{١٠٠٠,٠٠٠} = ٢$ ريال

- ربح السهم هو أهم مؤشر ينظر إليه المستثمر في القوائم المالية ، ونظراً لأهميته معظم المعايير العالمية للمحاسبة تتضمن معيار مستقل لحساب ربح السهم ، وربح السهم أصبح احد معلومات المالية التي تعرضها قائمة الدخل كرقم في نهاية القائمة في الشركات السعودية .

٢) **مكرر الربحية :** يفسر مكرر ربحية السهم عدد مرات مضاعفة سعر السهم لربح السهم .

يستخدم للحكم على السعر الذي يتداول به السهم في السوق ، يحدد ما إذا كان السعر مرتفعاً أو منخفضاً مقارنة بأسعار الأسهم الأخرى ، عادة يضارب المساهمون على الربحية المتوقعة للسهم لقبول المكررات المرتفعة . فقد يكون مكرر الربحية عالياً بالنظر إلى الربح الفعلي عن الفترة المنتهية ، إلا انه اذا كانت الأرباح المتوقعة عالية فإنها قد تبرر ارتفاع مكرر الربحية الحالي للسهم .

مثال : باستخدام بيانات المثال السابق ، إذا كان سعر السهم في السوق ٤٠ ريال

مكرر الربحية = $\frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{ربح السهم العادي}} = \frac{٤٠}{٢} = ٢٠$ مرة >> يعني أحتاج ٢٠ سنة عشان ادخل قيمة السهم لو استمرت

الشركة على نفس هذا المنوال

المحاضرة الثانية عشر ...

$$(٣) \text{ العائد النقدي للسهم} = \frac{\text{التوزيع النقدي للسهم}}{\text{سعر السهم}}$$

العائد النقدي للسهم يتمثل في التوزيعات النقدية التي تقررها الشركة للسهم الواحد. لا يعتمد المؤشر على القيم المالية المباشرة من القوائم المالية إنما هو نتيجة قرار الجمعية العمومية بالتوزيع النقدي. يشار إلى الشركات التي توزع النقدية بصورة منتظمة بشركات العوائد. وتعد هذه الأسهم هدفا للاستثمارات طويلة الأجل خصوصاً بالنسبة للمستثمرين من المؤسسات مثل صناديق الاستثمار وصناديق التأمين والمعاشات.

$$(٤) \text{ نسبة التوزيع النقدي} = \frac{\text{التوزيع النقدي للسهم}}{\text{ربح السهم}} \text{ أو } \frac{\text{الأرباح النقدية الموزعة للأسهم}}{\text{صافي الربح}}$$

توضح نسبة التوزيع النقدي درجة ميل الشركة نحو توزيع أرباحها نقداً

_ قد تفضل كثير من الشركات التي لديها فرص استثمارية واعدة عدم توزيع نقدية لتوفير السيولة الكافية لتمويل الفرض الاستثمارية. في هذه الحالة تكون نسبة التوزيع النقدي متدنية
_ من ناحية أخرى شركات العوائد تميل إلى توزيع نسبة كبيرة من أرباحها نقداً مثل شركات الإسمنت وشركات الأدوية.

$$(٥) \text{ القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{مجموع حقوق الملاك}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم}}$$

تهدف هذه النسبة لتحديد قيمة السهم بحسب القياس المحاسبي. يقصد بها نصيب السهم الواحد من صافي الأصول (حقوق الملكية).

$$(٦) \text{ السعر إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{سعر السهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

هذا المؤشر غير شائع الاستخدام بين المستثمرين الذين يفضلون مكرر الربحية في الحكم على السعر الذي يتداول به السهم.

يعكس المؤشر مقارنة بين طريقتين مختلفتين لقيمة السهم. الأولى القيمة السوقية التي تحددها ظروف الشركة والسوق والاقتصاد بشكل عام والثانية القيمة الدفترية التي يحكمها القياس المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة. القيمة الدفترية للسهم تمثل نصيب السهم من صافي الأصول او نصيب السهم من حقوق المساهمين التي تتضمن رأس المال والاحتياطيات والأرباح المبقاة.

يعكس هذا المؤشر عدد مرات مضاعفة السعر القيمة الدفترية للسهم .

(٧) قدرة الشركة على توزيع أسهم المنحة (الأسهم المجانية) :

$$\text{الحدود المتاحة لأسهم المنحة} = \frac{\text{الاحتياطيات + الأرباح المبقاة}}{\text{رأس المال}} \cdot \text{أسهم المنحة توزع عادة من الاحتياطيات والأرباح}$$

المبقاة. وكلاهما مسجل في قائمة المركز المالي ضمن حقوق الملكية.

تشمل الأرباح المبقاة عادة صافي ربح للسنة الحالية بعد حجز الاحتياطيات.

تحدد قدرة الشركة ورغبتها في توزيع أسهم منحة على :

١- عدم رغبة الشركة في توزيع أرباح نقدية لحاجتها إلى السيولة النقدية لاحتياجات معينة منها الدخول في استثمارات جديدة

٢- توافر الارصدة الكافية من الاحتياطيات والأرباح المبقاة لتوزيعها في شكل أسهم منحة .

النسب المالية :

ملخص لأهم النسب المالية:

١- راس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

٢- نسبة التداول = الأصول المتداولة = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

٣- نسبة التداول السريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة - (المخزون + المصروفات المقدمة)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

٤- نسبة النقدية = $\frac{\text{النقدية وما في حكمها}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

٥- معدل دوران المدينين = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط صافي المدينين}}$

متوسط فترة التحصيل = $\frac{365}{\text{معدل دوران المدينين}}$ = يوم

٦- معدل دوران المخزون = $\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$

متوسط فترة التخزين = $\frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$ = يوم

٧- طول دورة النشاط = طول دورة التخزين + طول دورة التحصيل

٨- معدل دوران الأصول الثابتة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأصول الثابتة}}$

٩- معدل دوران الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط الأصول}}$

١٠- العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$

١١- العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

١٢- العائد على المال المستثمر = $\frac{\text{صافي الربح + الفوائد}}{\text{حقوق الملكية + الخصوم طويلة الأجل}}$

١٣- إجمالي الربح إلى المبيعات = $\frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{المبيعات}}$

١٤- العائد على المبيعات = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$

١٥- ربح السهم = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الاسهم العادية المتداولة}}$

١٦- مكرر الربحية = $\frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{ربح السهم العادي}}$

١٧- العائد النقدي للسهم = $\frac{\text{التوزيع النقدي للسهم}}{\text{سعر السهم}}$

الاسئلة :

مقدمة : لديك البيانات التالية عن شركة الدمام صافي مبيعات الشركة ٢٠٠,٠٠٠ ومتوسط المدينين في نفس العام يبلغ ٥٠,٠٠٠ ريال. الرياض تكلفة المبيعات للشركة ١٥٠,٠٠٠ ريال ، و متوسط المخزون في نفس السنة ٥٠,٠٠٠ ريال، ومتوسط الأصول الثابتة ١٥٠,٠٠٠ ريال لعام ٢٠١٩

١- ما هو معدل دوران المدينين ؟

٣ مرات

٤ مرات

٥ مرات

٦ مرات

٢- فما هو متوسط فترة التحصيل ؟

٧٠ يوم

٧٣ يوم

٩١,٢٥ يوم

٨٠ يوم

٣- ما هو معدل دوران المخزون ؟

٢,٥ مرة

٣ مرات

٣,٥ مره

٤ مرات

٤- ما هو متوسط فترة التخزين ؟

٧٠ يوم

٩٠ يوم

١٢١,٦٧ يوم

١٤٦ يوم

٥- ما هي طول دورة النشاط ؟

٧٠ يوم

١٤٦ يوم

٢١٢,٩٢ يوم

٢٢١ يوم

٦- ما هو معدل دوران الاصول الثابتة ؟

٣٠٠,٠٠٠ ريال

صفر ريال

١,٣٣ مرة

١٥٠ مرة

تمهيد: لديك البيانات التالية عن شركة الصالح ، صافي الربح بعد تغطية النفقات ١٠٠,٠٠٠ ريال ومتوسط حقوق الملكية في الشركة ١٨٠٠,٠٠٠ ريال ، متوسط أصول الشركة ٢٥٠٠,٠٠٠ ريال ، والخصوم طويلة الأجل ٤٠٠,٠٠٠ ريال ، والفوائد ٥٠,٠٠٠ ريال

٧- احسب العائد على حقوق الملكية ؟

٥,٥%

٦%

١٢%

٥%

٨- احسب العائد على الاصول ؟

٣%

٤%

١٢%

٥%

٩- احسب العائد على المال المستثمر ؟

٣%

٦,٨٢%

١٢%

٥%

١٠- في احدى الشركات ، في بداية العام كان عدد اسهم الشركة ٥٠٠,٠٠٠ سهم، وفي ١ شوال تم زيادة رأس مال الشركة بإصدار ١٠٠,٠٠٠ سهم ، وحققت الشركة صافي ربح في نهاية السنة بمقدار ٢٠٠٠,٠٠٠ ريال المطلوب حساب ربحية السهم ؟

١,٧ ريال المرجح = $١٠٠,٠٠٠ \times ٣ \div ١٢$ شهر = ٢٥٠٠٠

٢ ريال مجموع الاسهم = $٥٠٠,٠٠٠ + ٢٥٠٠٠ = ٥٢٥,٠٠٠$ سهم

٣,٨ ريال صافي الربح = $٢٠٠٠,٠٠٠ \div ٥٢٥,٠٠٠$ سهم = ٣,٨ ريال

٤ ريال

١١- في احدى الشركات في بداية العام كان عدد اسهم الشركة ٥٠٠,٠٠٠ سهم، وحققت الشركة صافي ربح في نهاية السنة بمقدار ٢٠٠٠,٠٠٠ ريال المطلوب حساب ربحية السهم ؟

١,٧ ريال

٢ ريال

٣,٨ ريال

٤ ريال

١٢- اذا كان سعر السهم في السوق ٨٠ ريال وبيع السهم العادي ٥ ريال ، المطلوب حساب مكرر الربحية ؟

٥ مرات

٨ مرات

١٠ مرات

١٦ مرة

#المحاضرة الثالثة عشر.

اسئلة الجزء النظري	
نسب السيولة.	يسى النوع من النسب المالية الذي يقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل ب؟
نسب النشاط.	يسى هذا النوع من النسب المالية الذي يقيس قدرة الشركة على استغلال الاصول المملوكة لديها في نشاط الشركة لإنتاج الايراد والدخل ب؟
نسب المخاطر.	يسى هذا النوع من النسب المالية الذي يقيس درجة المخاطرة التي تتعرض لها عمليات الشركة التشغيلية والمالية ب؟
نسب المديونية.	تسمى مجموعة النسب المرتبطة بمقدار الديون التي تعتمد عليها المنشأة في تمويل عملياتها ب؟
قدرة الشركة على سداد الديون أو الخصوم قصيرة الاجل	نسبة التداول تقيس ؟
التحليل الاستثماري.	يسى التحليل الذي يقوم به حملة الأسهم (الملاك) الذين قاموا باستثمار اموالهم في اسهم راس مال شركة ما بالتحليل ؟
التحليل الائتماني.	يسى التحليل الذي يركز على التزامات منشأة الاعمال تجاه الدائنين الذين يقومون بتقديم تسهيلات ائتمانية او قروض متنوعة إلى المنشأة ؟
التحليل لأغراض الإدارة والرقابة.	التحليل الذي يهتم به مديري المنشآت في التركيز على الوضع المالي والربحية ومستقبل الشركة ؟
التحليل الأفقي.	يقوم هذا التحليل على دراسة تحليل الاتجاهات للبنود الموجودة في القوائم المالية خلال فترتين زمنييتين او اكثر كأن يأخذ سنة ١٤٣٠ هـ سنة اساس ويقارنها بالسنوات التي تليها ؟
التحليل الإداري لتشخيص نقاط القوة والضعف في الاداء المالي.	من المجالات التي تستخدم فيها النسب المالية ؟
تحليل الاتجاه(الاتجاه الافقي) والتحليل الرأسي والمقارنة بشركات اخرى.	للحكم على النسب المالية يستخدم ؟
التغيرات المحاسبية.	يجب أن يأخذ المحلل المالي بعض الاعتبارات المهم عند حساب النسبة المالية وعند الحكم عليها . من هذه الاعتبارات ؟
نسب السيولة ، ونسب النشاط ، ونسب المخاطر.	لتحليل الوضع المالي للشركة باستخدام النسب المالية هناك عدد من مجموعات النسب المالية تتضمن ما يأتي ؟
نسب المديونية.	تسمى مجموعة النسب التي تقيس نسبة تمويل أصول المنشأة عن طريق الديون وخصوصاً الديون طويلة الأجل بنسب ؟
نسب الربحية.	تسمى مجموعة النسب التي تقيس قدرة الشركة على تحقيق الارباح بنسب ؟
التحليل الفني.	يسى التحليل الذي يقوم بتقييم الاسهم عن طريق تحليل المعلومات الاحصائية الناتجة عن نشاط السوق مثل : السعر السابق للسهم وحجم التداول بالتحليل ؟
تحليل بيئة الاعمال والاستراتيحية وتحليل التقارير المالية .	من مكونات (مراحل) التحليل التجاري ؟
عبارة صحيحه.	التقارير السنوية والربع سنوية الصادرة من الشركات تعد المصدر الوحيد للحصول على معلومات خاصة بالشركة ؟

قائمة الدخل.	تشمل هذه القائمة على معلومات عن الإيرادات والمبيعات وكذلك تكلفة المبيعات أو أي مصروفات أخرى وكذلك تبين الأرباح التشغيلية الناتجة من النشاط الرئيسي للمشروع والأرباح الناتجة من الأعمال الاستثمارية أو الأرباح الناتجة من عمليات عرضية مثل بيع الأصول ؟
قائمة المركز المالي.	هو تقرير يبين كافة الأصول والالتزامات التي على الشركة لحظة إعداد التقرير كما يبين حقوق الملاك في المشروع وكذلك المعلومات الخاصة بالالتزامات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل ؟
قائمة التدفقات النقدية.	الهدف من إعداد هذه القائمة هي معرفة التدفقات النقدية الصادرة أو الواردة خلال فترة معينة فهي توفر معلومات معده طبقاً للأساس النقدي عن النشاط التشغيلي والنشاط الاستثماري والنشاط التمويلي للمشروع وليس على أساس الاستحقاق ؟
الإيضاحات حول القوائم المالية.	يتم في هذا الجزء من التقرير السنوي يتم كتابة أي توضيح مهم يتعلق بأحد البنود الموجودة في القوائم المالية كما يتم توضيح السياسات المحاسبية المتبعة في أعداد بعض البنود مثل : طرق الاستهلاك المستخدمة طريقة تقييم مخزون آخر المدة ؟
تقرير المراجع الخارجي.	في هذا الجزء من التقرير السنوي يقوم المراجع بالإفصاح عن طريقة المراجعة التي قام بها وبيان إذا كان هذه القوائم تم أعدادها وفقاً لما ينص عليه النظام وعدم الإفصاح عن هذه الأمور بعد نوع من التحفظ يجب الانتباه له من قبل قارئ هذه القوائم ؟
التحليل الرأسي والتحليل الأفقي وتحليل مصادر واستخدام الأموال	من الأدوات الرئيسية لتحليل القوائم المالية ؟
التحليل الرأسي.	يقوم هذا التحليل على استخدام البيانات الموجودة في القوائم المالية خلال فترة مالية واحدة فقط ويقوم بنسبتها إلى بعضها البعض مثل نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول أو تحويل الأرقام المطلقة في القوائم إلى نسب مالية ؟

تم بحمد الله وتوفيقه ، إن أحسنت فمن الله وإن أسأت أو أخطأت فمن نفسي والشيطان ، تمنياتي للجميع

بالتوفيق والنجاح .